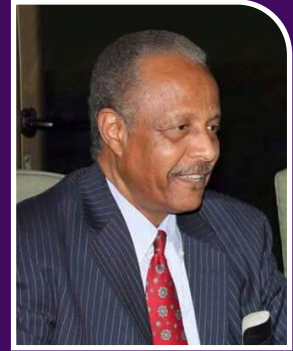
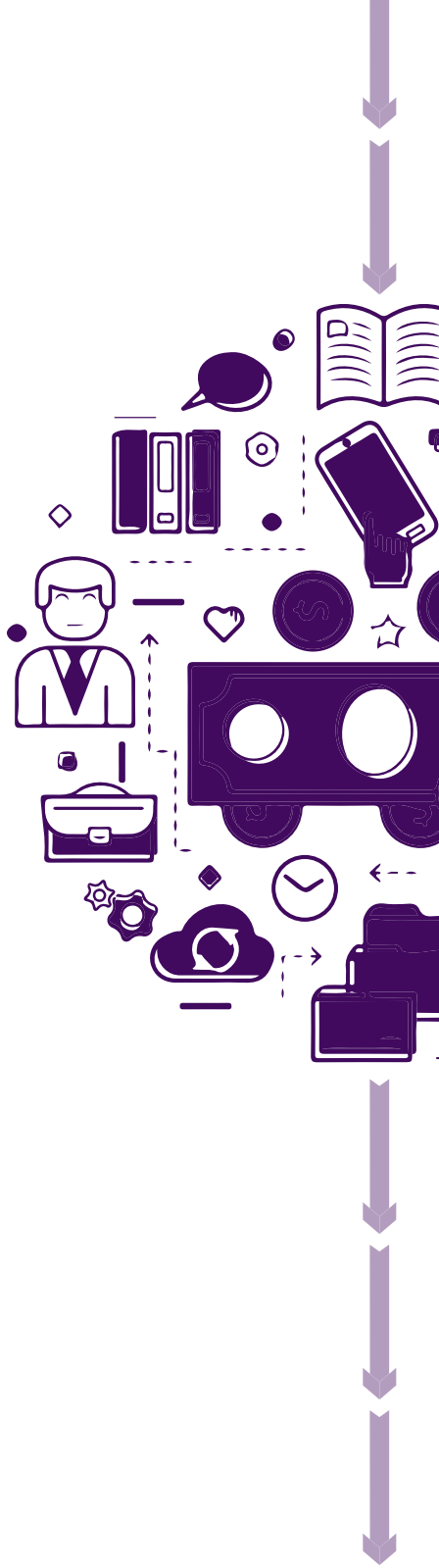


المجلة العالمية للبحوث السودانية

موازنة العام المالي 2020م... شجرة عيد الميلاد!





الدكتور التجاني الطيب إبراهيم

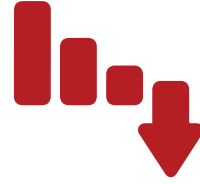
من مواليد ودرملي (شمال الخرطوم بحري)، ماجستير في الإقتصاد من جامعة غوتنجن ودكتوراة في الإقتصاد من جامعة كولونيا (ألمانيا الاتحادية). اشتغل بالتدريس في جامعة كولونيا، المؤسسة الألمانية للتنمية العالمية (يون)، جامعة الخرطوم، وجامعة محلية واشنطن العاصمة (يو دي سي). عمل كخبير اقتصادي بصندوق النقد والبنك الدوليين ووزير دولة للمالية والتخطيط الاقتصادي بالسودان ابان فترة الديمقراطية الثالثة. وصل إلى منصب مساعد مدير الدائرة الإفريقية ودائرة العلاقات الدولية لصندوق النقد الدولي وأول ممثل مقيم للصندوق لدى جمهوريتي جنوب أفريقيا والعراق بالإضافة إلى مستشار مالي لوزير مالية ناميبيا بعد استقلالها. حاليا يعمل مستشارا اقتصاديا وماليا لعدد من المنظمات والمؤسسات المالية والتنمية. ألف ونشر الكثير من الدراسات والبحوث عن اقتصادات العالم الثالث والسودان باللغات العربية والانجليزية والألمانية، كما كتب أو ساهم في كتابة أكثر من سبعين تقريرا اقتصاديا عن البلدان التي عمل عليها في البنك وصندوق النقد الدوليين. له كتاب باللغة العربية عن إقتصاد السودان: الإقتصاد السوداني في مقالات، بيروت 2011م، ويعكف حاليا على إصدار الكتاب الثاني: "الإقتصاد السوداني: قضايا و حلول".



1- تقديم

للأسف، ظلت الحركة الإقتصادية في البلاد مدفوعة، بالإستهلاك المحلي، وخاصة الإستهلاك المتفلت في القطاع العام، حتى بعد السقوط المدوي لنظام الإنقاذ الأستبدادي الفاشل في أبريل 2019م. فبالرغم من نسبة البطالة العالية والمقدرة بحوالي 32% (وزارة المالية: تقرير العرض الإقتصادي للعام 2017م)، إستمر الإستهلاك الكلي في الإعتماد على تحويلات سوداني المهجر، والإنفاق على مواهي وأجور القطاع العام والحفاظ على الأمن العام، ودعم السلع. أما القطاع الخارجي، فبقيت مساهمته محدودة في النشاط الإقتصادي بسبب ضعف القدرة التنافسية للصادرات نتيجة أستعمال سعر صرف صادر غير واقعي وتراجع الإنتاج في القطاعات الحقيقية كالزراعة والصناعة. ورغم أن الإستهلاك الكلي سيظل المحرك

الرئيسي لحركة الإقتصاد، إلا أن هناك عدة مخاطر سلبية تخيم على الآفاق الإقتصادية المتوقعة. فعدم أي تحسن ملموس حتى الآن في خلق فرص العمل، خاصة للشباب (15 مليون منهم عاطلون عن العمل) ومستويات المعيشة، يهدد برفع وتيرة الحراك السياسي والإجتماعي، كما أن النكسات التي تتعرض لها عملية التحول السياسي وتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية والسياسية المطلوبة يمكن أن تعيق أي تعافي إقتصادي محتمل. في ظل هذه البيئة المحفوفة بالضبابية، أتت أول موازنة للحكومة الإنتقالية مخيبة للأمال لبعدها عن قراءة وإستصواب الحقائق والتحديات الإقتصادية والإجتماعية على أرض الواقع وبصورة صحيحة، كما سنرى في التحليل التالي:



2- مؤشرات الإقتصاد الكلي

الكلي، ما يعني أن تقديرات الموازنة تتوقع ضمناً معدل تضخم أعلى مما هو عليه كما حدث في العام المالي 2019م. ما يثير الدهشة أيضاً أن نسبة عجز الموازنة الكلي إلى إجمالي الناتج المحلي مختلفة في ثلاثة مواقع: 2,6% و 2,2% (مشروع الموازنة، صفحة 35) و 2,9% (صفحة 48)!. لكن المهم هنا، هو أن مؤشرات الإقتصاد الكلي، وعلى رأسها النمو، تمثل القاعدة الأساسية لتقديرات الموازنة، وخطأ تقديرها وعدم تناسقها يقلل كثيراً من مصداقية الموازنة ونوعية الأرقام والأهداف والسياسات التي بُنيت عليها.

أما بخصوص **سعر صرف العملة** السودانية مقابل العملات الأجنبية قابلة التحويل، فلم تأتي موازنة 2020م بجديد، حيث لم تقدم إجراءات وسياسات مفصلة وغير مجربة لكيفية التعامل مع هذا الملف الهام غير التأكيد على: «إعتماد سعر صرف 55 جنية للدولار لحسابات موازنة 2020م»، (مشروع الموازنة، صفحة 14)، و«... وتحقيق توازن إقتصادي يعمل على خلق سعر صرف حقيقي يحفز الصادرات ويرشد الإستيراد ويشجع على جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج...» (مشروع الموازنة، صفحة 19)، دون تحديد سعر الصرف التشجيعي المراد أعتماده والأستراتيجية والآليات المطلوب تنفيذها للوصول إلى «سعر صرف حقيقي» يحقق الأهداف المذكورة. فهذا يحتاج إلى

على صعيد **النمو الإقتصادي**، تتوقع الموازنة أن يحقق إجمالي الناتج المحلي نمواً حقيقياً (نسبة زيادة الناتج المحلي بالأسعار الجارية ناقص معدل التضخم) مقداره 3,1% بنهاية عام 2020م، مستمداً قوته من النمو الحقيقي المتوقع في قطاعات الزراعة (1,2%)، والصناعة (1,2%) والخدمات (2,0%)، حسب نسب مساهمة تلك القطاعات في إجمالي الناتج المحلي (جملة قيمة السلع والخدمات المنتجة في العام) المقدرة كالتالي: - 21,8%، 18,8%، و 59,3% حسب الترتيب. هذه المساهمات مقارنة مع موازنة 2019م، تؤشر إلى تراجع كبير في حصص الزراعة (27,8%)، والصناعة (28%) وزيادة هائلة في مساهمة قطاع الخدمات (44,2%)، ما يعني أن القطاع الحقيقي قد شهد تراجعاً مقدراً في 2019م. أما معدل النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، أي أسعار السوق، فمن المتوقع أن يصل إلى 41% بنهاية عام 2020م، بحسب تضريباتنا (جدول 1). وإذا طبقنا القاعدة الصحيحة بأن النمو الحقيقي يساوي النمو الكلي بالأسعار الجارية ناقص معدل التضخم (28,7%)، فنجد أن النمو الحقيقي المتوقع في 2020م، أكثر من 12% (جدول 1) بحسب تضريباتنا، وليس 3,1% كما هو مقدر في الموازنة. هذا يعني إما خطأ في تضريب النمو الكلي، أو في تضريب متوسط معدل التضخم. لكن إذا نظرنا إلى وتيرة نمو الكتلة النقدية (عرض النقود)، فواضح أنها أسرع من وتيرة نمو الإقتصاد



وهم الإعتماد على المانحين. للأسف، كل ذلك يؤشر إلى أن عام 2020م، قد يكون عام صدمات تضخمية لم يشهدها السودان في الألفية الجديدة، على عكس "خفض كلفة المعيشة"، الذي بشرت به الموازنة (مشروع الموازنة، صفحة 5). أما **نمو عرض النقود** (الكتلة النقدية) المتوقع (50%)، فهو تحصيل حاصل في واقع الأمر. ففي ظل استمرار السياسات المالية التوسعية في جانب الإنفاق غير التنموي وغياب آلية سعر الفائدة للتحكم في الكتلة النقدية، وعدم الإلتزام بقوانين

حوالى أربعة أعوام في حالة وضع الإقتصاد السوداني الراهن، ما يستوجب في المدى المتوسط أعتماد سعر صرف يتماشى مع أسعار السوق الموازي لرفع تنافسية الصادر وجذب موارد سوداني المهجر عبر الجهاز المصرفي دون تعقيدات وإجراءات إدارية عقيمة في إطار حزمة شاملة ومتكاملة من الإجراءات والسياسات المالية والإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي والقطاعي تنفذ بالتزامن.

بالنسبة لمؤشر **التضخم** (غلاء الأسعار)، تتوقع الموازنة أن يهبط متوسط معدل التضخم الكلي/ المركزي، الذي يشمل أسعار الغذاء والوقود، من 54% في عام 2019م، إلى 29% بنهاية العام المالي 2020م (جدول 1). لكن من الواضح أن المعدل المتوقع أتى بعيداً عن الحقائق على الأرض والتوقعات المستقبلية لحركة الأسعار، علماً بأن كل اقتصادات العالم لا يزيد فيها متوسط التضخم من 10% (أنظر مشروع الموازنة جدول 1، صفحة 9). لذلك، من المتوقع أن يظل معدل التضخم المحلي في حالة إرتفاع مستمرة نظراً لإستمرار (1) آثار وتداعيات الحراك الشعبي، (2) البطء في تنشيط القطاعات الحقيقية والصادر، (3) تراجع سعر صرف العملة الوطنية، (4) السحب على المكشوف، كما سنرى لاحقاً، من البنك المركزي (التمويل من غير موارد حقيقية)، و (5) توقع مراجعة الرسوم على الخدمات الحكومية والجمارك والضرائب وأسعار السلع المدعومة لمواجهة موقف الحكومة المالي المتأزم، خاصة بعد إكتشاف

الصادرات والواردات) 3,7 مليار دولار في عام 2019م، بينما حقق الميزان الكلي فائضاً قدره 0,2 مليار دولار (جدول 1)، نتيجة لتحسن أداء الحساب الجاري (مشروع الموازنة، صفحة 21). للأسف، الموازنة قدمت إحصائيات القطاع الخارجي لعام 2020م، كنسب مئوية من إجمالي الناتج المحلي بدلاً من بالدولار كما درجت الموازنات السابقة! بناءً على ذلك، تتوقع الموازنة إرتفاع العجز التجاري من إجمالي الناتج المحلي من 1,3% في عام 2019م، إلى 5,3% في عام 2020م، (مشروع الموازنة، جدول 3، صفحة 13). أما بالنسبة للأداء الكلي لميزان المدفوعات، فتتوقع الموازنة إستمرار تحسن العجز من 2,3% في عام 2019م، إلى 5% في 2020م مدفوعاً بإستمرار التحسن المتوقع في الحساب الجاري من 5,3% في عام 2019م، إلى 8,5% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية العام المالي 2020م. رغم ذلك، تبقى هناك مواطن خطر لا بد من التحسب لها، حيث من المتوقع إستمرار ضعف الصادرات بسبب عدم القدرة التنافسية نتيجة لسياسات سعر صرف الصادر غير المحفزة، وعدم اليقين في إعادة علاقات المراسلة مع البنوك الخارجية وتقليص حجم أنشطة التمويل التجاري حتى بعد الرفع الكلي للمقاطعة الإقتصادية الأمريكية، ما يعني تباطؤ التجارة الخارجية وتحويلات سودانيي المهجر والإستثمار الأجنبي المباشر. لذلك، من المتوقع أن يظل أداء الحساب الخارجي ضعيفاً في عام 2020م، على عكس توقعات الموازنة.

ولوائح البنك المركزي، التي تحكم تمويل البنك للحكومة، فإستعمال آلية عرض النقود لن يكون فعالاً في تحجيم التضخم الجامح وإستعادة الثقة في السياسات النقدية وإستقلال البنك المركزي. بالتالي، يبقى التعويل على، "الإنضباط المالي والتحكم في الكتلة النقدية لضمان إستقرار المستوى العام للأسعار" (مشروع الموازنة، صفحة 5) قليل الفائدة.

على صعيد ميزان المدفوعات، بلغ عجز الميزان التجاري (الفرق بين



3- المالية العامة

ضرائب على المستهلك على أقل تقدير، لأن توقع إرتفاع مساهمة القطاع الخاص في الإيرادات الضريبية من 9 مليار جنيه في عام 2019م، إلى 19 مليار جنيه في عام 2020م، غير واقعي في ظل فتور النشاط الإقتصادي الحالي. فيما يتعلق بالإيرادات غير الضريبية، فالفجوة الكبيرة (147%) في تقديراتها تعود إلى توقع إرتفاع مضمون غير مسبوق وغير في المنح الخارجية،

تتوقع الموازنة زيادة الإيرادات الكلية (الإيرادات المالية والمنح الخارجية) بنسبة 275% في عام 2020م، لتصل إلى حوالي 611 مليار جنيه من 165 مليار جنيه في عام 2019م، (جدول 2). أما الإيرادات الضريبية، التي تمثل 26% من إجمالي الإيرادات، فمتوقع أن ترتفع بنسبة 57%، منها 19% الضرائب على السلع والخدمات و 4% التجارة والمعاملات الدولية (الجمارك). بالنسبة للضرائب على الأرباح والمكاسب الرأسمالية، فقد تم تقديرها بحوالي 19 مليار جنيه، ما يعادل 12% من الإيرادات الضريبية (مشروع الموازنة صفحة 12)، هذا يعني أن 88% من إيرادات الضرائب المتوقعة سيأتي من

رسوم عبور نفط الجنوب، والمساعدات الإنتقالية من الجنوب.

من رسم تركيز وفروقات أسعار المحروقات (مشروع الموازنة، صفحتي 108 و 115).

الزيادة الهائلة في تقديرات الإيرادات الكلية غير واقعية بسبب الزيادة الكبيرة المتوقعة في المنح الأجنبية من 14 مليار جنيه في عام 2019م، إلى 323 مليار جنيه في عام 2020م ما يساوي 53% من إجمالي الإيرادات المقدرة (!)، ومخاطر هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية في جنوب السودان وعدم التحسب لذلك في التقديرات، بالإضافة إلى أن الزيادة المقترحة لزيادة أسعار مبيعات البنزين قد جمدت في البداية، لكن عادت مؤخراً بالشباك! رغم ذلك، ستستمر الضغوط على الضرائب على السلع والخدمات، ومبيعات المشتقات النفطية، والرسوم الإدارية لتحمل عبء تحقيق الإيرادات الكلية المستهدفة إذا لم يتم تكيف الإنفاق مع الموارد المالية المتاحة في حالة الفشل المتوقع في الحصول على المنح الخارجية بالحجم المقدر. أما فيما يتعلق بمساهمة القطاعات في إجمالي الإيرادات العامة (الإيرادات الكلية ناقص المنح)، فتتوقع الموازنة (جدول 3)، أن يساهم القطاع المتنوع (146 مليار جنيه) وقطاع الدفاع والأمن والشرطة (58 مليار جنيه) بحوالي 71% في الإيرادات المتوقعة (288 مليار جنيه)، علماً بأن 25% من مساهمة القطاع الأخير يتوقع أن تأتي من إيرادات الجمارك (26 مليار جنيه). أما القطاع المتنوع، فمن المتوقع أن تأتي 23% من مساهمته من رسوم عبور نفط الجنوب والترتيبات المالية الإنتقالية من الجنوب، و14% من عائدات بيع النفط المحلي و8%

على صعيد الإنفاق، أتت موازنة 2020م - كسابقاتها من موازنات النظام السابق - خالية من إجراءات وسياسات ذات أهداف كمية محددة لخفض الإنفاق العام غير التنموي (الجاري) وإعادة ترتيب أولوياته وأهدافه وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، تتماشى مع القول بأن الموازنة، "ترتكز على تثبيت وتصحيح مسار الإقتصاد الكلي وبرامج بناء السلام والتي تتطلب توفير موارد مقدرة وإنتهاج سياسات راشدة...، وذلك من أجل تحسين معاش الناس وتأهيل البنى التحتية الداعمة لكافة الإستثمارات..."، (مشروع الموازنة، صفحة 1). للأسف، تقديرات الموازنة الإنفاقية تؤثر إلى عكس ذلك. فإذا نظرنا إلى إجمالي التقديرات القطاعية (جدول 3)، فإنا نجد أن ثلاثة بنود فقط ممثلة في تعويضات العاملين (131 مليار جنيه)، دعم السلع الإستراتيجية (265 مليار جنيه)، وتحويلات الولايات (62 مليار جنيه) تبتلع 71% من تلك التقديرات، مقارنة مع حوالى 7% (44 مليار جنيه) للتنمية القومية (مشروع الموازنة، صفحة 97 وجدول 2). بالإضافة إلى ذلك، تفترض الموازنة زيادة الإنفاق التشغيلي (غير التنموي) بنسبة 222%، مقارنة مع 144% للصرف التنموي (جدول 2). أيضاً، الملاحظ أن تقديرات البنود أعلاه تساوي 75% من إجمالي الإيرادات و73% من الإنفاق الجاري المستهدف. لكن رغم التوسع الهائل في حجم الإنفاق الجاري المتوقع، فقد خلت الموازنة من تقديرات



بعض بنود الصرف كزيادة حجم الحكومة المتوقعة في إطار تنفيذ مخرجات حوار السلام الجاري، ومتأخرات الحكومة للقطاع الخاص في مجالي تنفيذ مشروعات التنمية وشراء السلع والخدمات. لذلك، فإن إجمالي الإنفاق الجاري قد يفوق كثيراً تقديرات الموازنة في نهاية العام. تضيق الحيز المالي تضيق الحيز المالي بهذه الشدة، قد لا يدع مجالاً للمناورة لمواجهة أي التزامات مالية قد تطرأ خلال العام المالي.

أما توزيع إجمالي الصرف على القطاعات (جدول 1)، فيؤشر إلى استمرار أستحواذ قطاعي الدفاع والأمن والشرطة والقطاع المتنوع على 32% من الإنفاق القطاعي المستهدف، مقارنة مع 5,3% فقط لقطاعات الزراعة - بشقيها النباتي والحيواني - الصناعة، النقل والبنى التحتية، الإداري والإجتماعي، الصحة والتعليم، ما يدل على استمرار عكس فقه أسبقيات الإنفاق العام، وبينما بقيت حصة قطاع الصحة على مستواها في عام 2019م تقريباً رغم الزيادة الكبيرة في حجم أعماداتها، تراجع حصص بقية القطاعات المذكورة بنسب كبيرة جداً، أقلها 67% بالنسبة لقطاع النقل والبنى التحتية جدول (3). هذا لا يتسق والقول بأن الموازنة تركّز، "... على وقف التدهور وتحقيق الإستقرار باعتباره ضرورة لازمة للمرحلة القادمة المعنية بتحقيق نمو إقتصادي مستدام"، (وزارة المالية: منهجية وموجهات إعداد موازنة العام المالي 2020م، صفحة 5). فتوزيع الموارد العامة بالصورة المذكورة، التي ظل نظام الإنقاذ يكررها كل عام، يكشف أن

الطريق ما زال طويلاً لإعادة ترتيب أسبقيات الصرف بتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المعززة للنمو وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل ومحاربة الفقر. رغم ذلك، فهناك ملحوظة هامة في تقديرات إنفاق القطاع السيادي وقطاع الدفاع والأمن والشرطة، حيث تراجع حصة الأول بنسبة 50% والثاني بنسبة 53%، وهذه محمّدة للموازنة، أبتلعتها، للأسف، الزيادة غير المسبوقة في حصة القطاع المتنوع.

في جانب **الدعم**، تتوقع الموازنة إرتفاع إجمالي دعم السلع الإستراتيجية من 62 مليار جنيه في 2019م، إلى 265 مليار جنيه في 2020م، مع توقع تراجع دعم الكهرباء من 22 إلى 17 مليار جنيه، دعم المحروقات والقمح من 33 إلى 214 مليار جنيه ومن 7 إلى 34 مليار جنيه في نفس الفترة (مشروع الموازنة، جدول 3، صفحتي

المزيد من الضغوط على الإنفاق الكلي خلال العام المالي.

فيما يتعلق بالتدابير التي طبقت أخيراً لمعالجة أزمة البنزين، فمن المتوقع أن تؤدي إلى المزيد من التضخم والإنكماش الإقتصادي، على الأقل في المدى القصير، لأنها تسير في الاتجاه المعاكس. المشكلة الرئيسية التي تواجه الإقتصاد السوداني حالياً هي زحف غلاء الأسعار المحموم، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 64% في يناير 2020م، مقارنة مع معدل 29%، الذي بنيت عليه موازنة 2020م. كيفية معالجة هذا الوضع هو التحدي الأكبر لا رفع الدعم، لأن الضغوط التضخمية الحالية ترفع التكلفة الكلية في الإقتصاد وتضعف النمو وفرص العمل والطاقة الشرائية للمداخل، مما يزيد من معدلات البطالة والفقر، خاصة بالنسبة للشباب وشرائح المجتمع الضعيفة. لهذا، فأمم الحكومة الخيار بين إتخاذ إجراءات لخفض التضخم أولاً بتقليص الإنفاق غير التنموي وإزالة التشوهات الهيكلية كالرسوم والجبايات على الواردات لجهات كإتحاد أصحاب العمل، بنك الطعام، حرس الحدود (الدعم السريع)... إلخ، أو المزيد من التضخم برفع الأسعار إلى مستويات أعلى وبتوتيرة



الزيادة المذهلة في إجمالي دعم السلع الإستراتيجية تعزى إلى مديونيات الحكومة التي نتجت عن سياسة الدعم لدى بنك السودان المركزي ولم تكن تدرج في حسابات وزارة المالية لإبقاء عجز الموانة فيما يسمى بالحدود الآمنة (2 إلى 3 من إجمالي الناتج المحلي). وهذه خطوة جريئة وشفافة تستحق الإشادة. أيضاً، في الاتجاه الصحيح، رفع بند المنافع الإجتماعية بنسبة 160%، من 15 مليار جنيه في 2019م إلى 45 مليار جنيه في 2020م. لكن، للأسف، يبقى هذا الرقم ضئيلاً جداً لمقابلة زيادة السقف الشهري للتأمين بنسبة 100% لخمسة مليون أسرة، وزيادة الدعم النقدي المباشر ليغطي 4,5 مليون فرد بالإضافة إلى الإستمرار في تقديم الدعم الصحي لدعم العمليات بالمستشفيات العامة والرعاية الصحية الأولية بالقرى والأرياف (مشروع الموازنة، صفحة 67 و92)، ما قد يؤدي إلى



أسرع (لليستزادة، أنظر للكاتب: "إصلاح الدعم: خطأ التوقيت وعكس الخيارات"). لكن واضح أن الحكومة الإنتقالية - وقبلها الإنقاذ - إختارت الطريق الثاني بإنشاء سوقين لسلعة البنزين، سوق تجاري مدعوم بنسبة 50% وآخر مدعوم بنسبة 100%. هذا التشوه في السوق سيزيد من حدة التضخم، ناهيك عن الفساد المالي والإداري الذي قد ينتج عنه. لكن يبقى السؤال في كيفية التوصل إلى سعر 112 جنيه (28 جنيه للتر) لجالون البنزين التجاري. فهناك حوالى أربعة أسعار صرف رسمية، أعلاها التأسيري (52,5 جنيه للدولار). إذا طبقنا هذا السعر، فيكون سعر الجالون المدعوم يساوي 2,2 دولار، أو 4,4 دولار في حالة رفع الدعم كلية، مقارنة مع متوسط 2,6 دولار و 3,3 دولار شامل الضرائب للجالون في أمريكا والإتحاد الأوروبي. بالتالي يكون سعر البنزين في السودان ربما الأعلى عالمياً مع احتمال تكسب الحكومة من السلعة إذا كان فعلاً لدى الحكومة نقد أجنبي بالسعر التأسيري. لكن يبقى أن الإجراء يأزم من الوضع الإقتصادي والمعيشي في ظل الأوضاع التضخمية الراهنة.

أيضاً، من الملاحظات البارزة في موازنة 2020م، توزيع تقديرات التنمية القومية على القطاعات ذات الأهمية الإقتصادية والإجتماعية بين عامي 2019م و 2020م، (جدول 4). هنا تجدر الإشارة بالزيادات الكبيرة في حصة القطاع الزراعي في جملة تقديرات التنمية القومية من 15% إلى 28,5%، قطاع الطرق والجسور من 8% إلى 10,6%، القطاع الإداري والإجتماعي من 0,6% إلى 1,3%،

قطاع التعليم من 3,1% إلى 6,6%، وقطاع الصحة من 1,6% إلى 3,6% (جدول 4). لكن من الملاحظ أيضاً التراجع الكبير في حصتي قطاعي الصناعة (45%)، والسدود (56%)، ما يدعو إلى المزيد من التناسق بين الأهداف المعلنة وتوجه السياسات الإقتصادية والمالية المعلنة في الموازنة. من جانب آخر، إذا إعتبرنا تقديرات التحويلات الرأسمالية (التنموية) للولايات، فإننا نجد أن إجمالي تقديرات التنمية القومية والولائية في إجمالي تقديرات الإنفاق، إرتفع من 33,4 مليار جنيه إلى 106 مليار جنيه في 2020م، بينما قفز إجمالي الإنفاق (جاري+ تنمية) من 213 مليار جنيه في عام 2019م إلى 670 مليار جنيه في عام 2020م، ما يعني أن نسبة إجمالي الإنفاق التنموي (16%) في إجمالي الإنفاق ظلت ثابتة في العامين المذكورين. هذا يدعو إلى تعزيز الصرف التنموي مستقبلاً بزيادة الإهتمام بالقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، والقطاعات الخدمية كالتعليم والصحة، والبنى التحتية لتقوية البعد الإنتاجي والإجتماعي في الصرف العام.

بخصوص **العجز الكلي** في الموازنة (إجمالي الإيرادات العامة والمنح ناقص إجمالي الإنفاق الجاري والتنموي) فمن المتوقع أن يرتفع من 46 مليار جنيه في 2019م، إلى 60 (بنسبة زيادة مقدارها 30%)، وربما إلى 80 مليار جنيه بعد تأجيل الرفع الكلي للدعم عن سلعة البنزين. يتوقع تمويل 60% (35,5 مليار جنيه) من العجز من صافي التمويل الداخلي (شهادة، صكوك الإستثمارات الحكومية، والإستدانة من بنك السودان ناقص خطابات

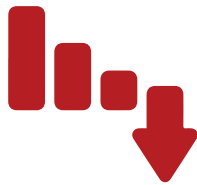
المحلي في بيئة النمو الضعيف، فيؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في موارد الإئتمان المتاحة، وتدهور أوضاع المالية العامة، وزيادة بطء التعافي الإقتصادي.

الضمانات، و 40% (24 مليار جنيه) من صافي التمويل الخارجي (مسحوبات القروض ناقص السداد). الإستدانة من البنك المركزي من المتوقع أن تبلغ 42,7 مليار جنيه، مقابل سداد 3 مليار جنيه فقط بنهاية عام 2020م، ما يعني أن 39,7 مليار جنيه سحب على المكشوف (طبع نقود دون مقابل موارد حقيقية). هذا نهج فاشل درج عليه نظام الإنقاذ، يؤكد أن التمدد المستمر في الإنفاق غير التنموي يمثل مصدراً أساسياً لغلل الأسعار (التضخم) وتدهور الأوضاع الإنتاجية والمعيشية. أما الإعتماد الكبير على التمويل

خاتمة

- إلى جانب إعادة ترتيب أولويات الصرف بالانتقال من الدعم المعمم إلى المساعدات الإجتماعية الموجهة والاستثمار الداعم للنمو بعد التأكد من السيطرة التامة على التضخم الجامح. ومن شأن زيادة مرونة سعر الصرف ليتماشى مع أسعار السوق الموازي أن تساعد في دعم تنافسية الصادر وجذب تحويلات المغتربين عبر الجهاز المصرفي. كما أن هناك حاجة ماسة أيضاً لإجراء إصلاحات هيكلية في مجالات الأعمال والتجارة وسوق العمل (قانون العمل مثلاً) لتشجيع توسع القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة. ما دون ذلك، فستكون موازنة 2020م، شجرة عيد ميلاد أخرى، سرعان ما يخبو بريقها وتختفي الهدايا من تحتها وتبقى المشكلة في كيفية التخلص منها.

للأسف، القراءة التحليلية لموازنة 2020م، تؤشر إلى خلوها وبعدها عن فكر وروح الثورة، خاصة إعتمادها المفرط وغير المسبوق على توقع تمويل المنظمات الدولية والإقليمية لأكثر من نصف إيراداتها المقدرة. لذلك، فهي هشة في تقديراتها، ضعيفة في أسبقياتها، وشبه خالية من منظومة أهداف كمية وسياسات وإجراءات مفصلة يمكن الإعتماد عليها في تقييم أدائها. فتحقيق خفض مقدر في عجز الموازنة الهيكلية يهدف كبح جماح الإنفاق غير التنموي سيكون له مردود إيجابي لبناء حيز مالي يسمح بإتخاذ قرارات إنفاق داعم للنمو. في هذا الإطار، يمكن التركيز على الإجراءات الموجهة المتعلقة بالإيرادات - الحد من الإعفاءات الضريبية والجمركية وتعزيز التحصيل الضريبي ووقف التجنيد بشقيه الداخلي والخارجي



مشروع موازنة 2020م

جدول 1: مؤشرات الإقتصاد الكلي لعامي 2019/2018م
(مليارات الجنيهات والدولارات أو %)

البند	تقديرات 2019م	أداء فعلي 2019م	تقديرات 2020م
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بالجنيه	1,622	1,471	2080
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	5,1	-0.9	3.1
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (%)	(1)32	*****	41
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (1 - التضخم)	(2)4,9	*****	12.3
معدل نمو عرض النقود %	36	59	49.8
متوسط معدل التضخم %	27,1	53.9	28.7
الميزان التجاري بالدولار	-2.5	-3.7	*****
الصادرات بالدولار	4.3	3.8	*****
الواردات بالدولار	6.8	7.5	*****
الميزان الكلي بالدولار	-0.3	0.2	*****
معدل البطالة % (2017م)	32	32	32
معدل نمو الإستثمار العام %	*****	-4.6	12.6

(1) و (2) تضريبات الكاتب.

المصدر: "مشروع موازنة الحكومة القومية للعام المالي 2019م"، صفحة 31، و"مشروع موازنة الحكومة القومية للعام المالي 2020م"، صفحات 13، 21، 22، و35 وزارة المالية: "تقرير العرض الإقتصادي للعام 2017م، و تضريبات الكاتب.

مشروع موازنة 2020م

جدول 2: إجمالي تقديرات موازنة الحكومة القومية للعام المالي 2019م
(مليارات الجنيهات والدولارات أو %)

التغيير %	مستهدف	أداء تقديري	إعتمادات	
(1÷3)	م2020(3)	م2019(2)	م2019(1)	البند
275	611	164,8	162,8	الإيرادات العامة والمنح الخارجية
57	159	114,1	101,2	الإيرادات الضريبية
147	128,8	37,1	52,2	الإيرادات غير الضريبية (1)
226	42,4	7,7	13,0	رسوم عبور نفط الجنوب
302	41,4	12,3	10,3	مبيعات النفط المحلي
171	24,4	4,7	9,0	التحويلات الإنتقالية
3,303	323,3	13,7	9,5	المنح الخارجية
222	626,7	205,3	194,8	الإنفاق التشغيلي (الجاري)
-49	-15,7	-40,5	-32	العجز / الفائض الجاري
144	44	5,7	18	الإنفاق التنموي القومي (2)
30	-59,7	-46,2	-54,4	العجز الكلي

(1) تشمل فوائض الهيئات والشركات، والرسوم الإدارية وعائدات صادر نفط الجنوب وإيرادات متنوعة.

(2) صافي إقتناء الأصول غير المالية.

المصدر "مشروع موازنة الحكومة القومية للعام المالي 2019م"، صفحتي 33-34، "مشروع موازنة الحكومة القومية للعام المالي 2020م صفحات 48، 50، 73، وتضريبات الكاتب.

مشروع موازنة 2020م

جدول 3: إجمالي تقديرات موازنة الحكومة القومية (قطاعات مختارة)
(ملايين الجنيهات و% في إجمالي القطاعات)

تقدير الإيرادات		إجمالي تقديرات القطاعات		إجمالي اعتمادات القطاعات		القطاع
2020م	2019م	%	2020م	%	2019م	
117	106	0,95	6,148	2	4,094	الزراعي
19	17	0,05	319	0,4	856	الصناعي والتجاري
35	37	0,3	1,922	0,9	1,871	النقل والبنى التحتية
206	172	0,6	3,838	1,9	3,816	الإداري والإجتماعي
1,496	1,434	2,3	14,988	4,9	10,135	السيادي
57,715	37,190	11,3	72,793	22,6	46,675	الدفاع والأمن والشرطة
145,950	66,098	79,4	511,751	59,5	122,977	القطاع المتنوع (2)
373	249	3,3	21,230	3,1	6,365	الصحة
144	116	0,4	2,634	1,7	3,511	التعليم
****	****		644,205	100	206,762	إجمالي القطاعات

(1) يشمل: وزارة شؤون رئاسة الجمهورية، وزارة مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، المفوضيات والمجالس والهيئات، وزارة العدل، ووزارة ديوان الحكم الاتحادي.

(2) يشمل: احتياطي السلع والخدمات وتعويضات العاملين والتنمية والطوارئ، دعم السلع الإستراتيجية؛ المساهمات الإجتماعية؛ المنافع الإجتماعية؛ الضيافة الرسمية؛ مشروعات التنمية...إلخ.

المصدر: "مشروع موازنة الحكومة القومية للعام المالي 2019م"، صفحات 127، 128، 130-135، "مشروع موازنة الحكومة القومية للعام المالي 2020م"، صفحات 103، 104، 107، 108، 110، 112، 113، 116، وتضريبات الكاتب.

مشروع موازنة 2020م

جدول 4: تقديرات التنمية القومية (قطاعات مختارة)
(ملايين الجنيهات و% في الجملة الكلية)

القطاع	إعتمادات 2019م	في الجملة الكلية %	تقديرات 2020م	في الجملة الكلية %
الزراعي	3,387	14,9	5,005	28.5
الصناعي	741	3,3	319	1,8
الطرق والجسور والنقل	1,825	8	1,851	10,6
الكهرباء	4,495	19,8	0,0	0,0
السدود	5,346	23,6	1,842	10,5
الإداري والإجتماعي (1)	134	0,6	232	1,3
التعليم	711	3,1	1,163	6,6
الصحة	369	1,6	673	3,6
الجملة الكلية للقطاعات	22,726	100	17,551	100

(1) يشمل: وزارات الرعاية والضمان الإجتماعي، السياحة والآثار والحياة البرية، الموارد البيئية والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية، تنمية الموارد البشرية، العمل والإصلاح الإداري، والإرشاد والأوقاف.

• **ملحوظة:** الأرقام الرسمية تشمل تقديرات التمويل المحلي والأجنبي في مشروعات التنمية.

المصدر: "مشروع موازنة الحكومة القومية للعام المالي 2019م"، صفحات 127 - 135، 153، 154، 162، "مشروع موازنة الحكومة القومية للعام المالي 2020م"، صفحات 103، 104، 110، 113، 114، 116، وتضريبات الكاتب.